سلسلة ترجمات الزيتونة (84)

الإخوة الأعداء "إسرائيل" وممالك الخليج

ملخص كتاب

Fraternal Enemies

Israel and the Gulf Monarchies

إعداد

كلايف جونز Clive Jones

ويويل جوزانسكي Yoel Guzansky

الناشر

هيرست وشركاه Hurst and Company

لندن 2019

تشرين الثاني/ نوفمبر 2020

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

ملخص كتاب:

الإخوة الأعداء

"إسرائيل" وممالك الخليج

العنوان الأصلي:

Fraternal Enemies: Israel and the Gulf Monarchies

إعداد:

كلايف جونز Clive Jones، ويويل جوزانسكي Yoel Guzansky

الناشر: هيرست وشركاه Hurst and Company

مكان النشر: لندن

تاريخ النشر: 2019

مقدمة المترجم

في كلمته أمام الدورة الـ 73 للجمعية العامة للأمم المتحدة General Assembly of the United Nations في نيويورك في أيلول/ سبتمبر 2018، أشار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu إلى أن اتفاقية خطة العمل الشاملة المشتركة Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA) التي توصلت إليها الولايات المتحدة والمجتمع الدولي مع إيران، كانت لها نتيجة إيجابية واحدة غير مقصودة. حيث رأى أنها جعلت "إسرائيل" والعديد من الدول العربية أقرب لبعضها من أي وقت مضى. وأضاف أن "إسرائيل" تقدّر بشدة هذه الصداقات الجديدة، آملاً أن يأتي اليوم الذي ستتمكن فيه من توسيع "السلام"، ليصبح "سلاماً" رسمياً يتعدى مصر والأردن إلى جيران عرب آخرين، بمن فيهم الفلسطينيون.

بنيامين نتنياهو

قلة كانت لديهم شكوك في أن الدول المقصودة بهذا التقارب هي دول الخليج العربي، وأن هذا التقارب يمتد لأكثر من عقد من الزمان. فقد أشارت تقارير متعددة إلى وجود تلاقٍ في المصالح الناشئة بين "إسرائيل" والبحرين والإمارات والسعودية، بشأن التحدي الأمني الإيراني على وجه الخصوص. غير أن التصور المشترك عن التهديد الإيراني لا يعطي فكرة واضحة عن الدينامية الأوسع التي تقف وراء مجموعة من العلاقات بين هذه الأطراف، والتي أعادت إلى حدّ كبير تشكيل التفكير الأمني في معظم أنحاء الشرق الأوسط. وفي الواقع، تجاوزت هذه العلاقات، على الأقل بنظر "إسرائيل"، الواقعية

السياسية لتؤسس لأشكال أخرى من الانخراط بين الأطراف المعنية. وقد أشاد نتنياهو في مقاله في مجلة الإكونوميست Economist، في كانون الثاني/ يناير 2018، بـ"إسرائيل" لكونها مثالاً للاقتصاد القائم على المعرفة، ورأى أن العديد من الدول العربية حالياً لم تعد تنظر إلى "إسرائيل" كعدو، بل كحليف لا غنى عنه في المعركة المشتركة ضدّ الإسلام المتشدد؛ كما أنها تسعى إلى التكنولوجيا الإسرائيلية لمساعدة اقتصاداتها. مشيراً إلى أن التطبيع المحتمل مع هذه الدول قد يساعد على تمهيد الطريق للسلام مع الفلسطينيين.

لقد أوجدت التغيرات المعاصرة التي حدثت في الشرق الأوسط بيئة، دفعت فيها البراجماتية الناشئة عن الاحتياجات الاستراتيجية الجديدة، القضية الفلسطينية إلى الهامش، بعد أن كان التوصل إلى حلّ لقضيتها شرطاً أساسياً لأي حوار بين "إسرائيل" وجيرانها العرب. وقد تجلى هذا الأمر بوضوح في المخاوف المشتركة بين "إسرائيل" وعدد من دول الخليج، بشأن إيران وبرنامجها النووي ونفوذها المتزايد في الشرق الأوسط.

الإخوة الأعداء
"إسرائيل" وممالك الخليج

أولاً: أنظمة الأمن الضمنية (غير المعلنة) Tacit Security Regimes:

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد فهم أفضل لهذه العلاقات المزدهرة بين "إسرائيل" ودول الخليج. وتسعى إلى فهم هذه العلاقات، ولا سيّما مع السعودية والإمارات والبحرين، ليس كتحالفات رسمية، ولكن كمظهر عام من مظاهر نظام أمني ضمني. يسمح هذا النظام باستكشاف وتحليل تطور العلاقات بين هذه الدول، مع الأخذ بعين الاعتبار أن العلاقات في مثل هذه الأحوال نادراً ما تكون قائمة على اتفاقيات مكتوبة، أو يكون بين أطرافها أي قيم معيارية مشتركة، خصوصاً مع وجود اعتبارات أيديولوجية لدى الطرفين تمنع قيامها على أسس ديبلوماسية أكثر رسمية. فعلى سبيل المثال، بغض النظر عن مدى إخلاص أنظمة الخليج للقضية الفلسطينية في الحقيقة، فإن رمزية فلسطين في الشارع العربي، ورفض اليمين الإسرائيلي قبول تقديم تنازلات في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، يضعان قيوداً على تقديم تصورات أكثر انفتاحاً ومرونة وشمولاً حول الأمن الجماعي للأطراف المعنية.

وبالتالي، فإن فهم العلاقات الخليجية الإسرائيلية من خلال منظور الأنظمة الأمنية الضمنية له فائدة واضحة: فهو يسمح بالتعاون الأمني بين الجهات المعنية (لا سيّما بخصوص إيران) ولكن دون المساومة على المواقف السياسية الحساسة التي قد تؤدي إلى تأجيج معارضة داخلية. ويمكن تحديد معالم الأنظمة الأمنية الضمنية التي تحكم العلاقة بين "إسرائيل" ودول الخليج بما يلي:

1. لا يتحكم التباعد الجغرافي بقوة في أنماط التبادل بين الأطراف المعنية ووسائله وأدواته، سواء كانت استراتيجية أم سياسية أم اقتصادية. وفي الواقع، فقد أصبحت المصالح الأمنية والاقتصادية مجتمعة هي التي تحدد نطاق التفاعل ومستواه بين "إسرائيل" وعدة دول خليجية.

2. إن النظام الأمني الضمني نفسه هو نتاج تصور مشترك للتهديد، في هذه الحالة إيران، ولا يعالج بشكل أساسي جميع أوجه العلاقات بين الدول المعنية. وهذا يعني استمرار المنافسة فيما بينها في مجالات ما، والتعاون في مجالات أخرى. لكن أهمية هذا النظام أنه يخفف من وطأة المنافسة المفرطة في سبيل تحقيق الهدف الأساسي، أي احتواء إيران.

3. في النظام الأمني الضمني، تأخذ الجهات المعنية أهمية العوامل الأيديولوجية المحلية بعين الاعتبار، حتى الانفعالية منها، ودورها في إعاقة تبلور علاقات أكثر عمقاً ورسوخاً فيما بينها. وربما يكون في هذا الأمر تصحيح لمفاهيم الواقعية السياسية الكلاسيكية المهيمنة، فيما يتعلق بالأنظمة الأمنية التي تتنكر لعامل القيود المحلية وتأثيراته.

4. يعكس النظام الأمني الضمني تصورات القوة العظمى، وهي الولايات المتحدة في هذه الحال، بخصوص التزاماتها تجاه أمن الأطراف المعنية به.

5. تتعدد وسائل تبادل العلاقات بين الأطراف المعنية، ليس أقله في مجالات الأعمال والمصالح التجارية المشتركة. ويمكن تصوّر طبيعة العلاقات وتنوعها على أنه توظيف إسرائيلي لقوة "التكنولوجيا" الناعمة، لتحقيق مكاسب ديبلوماسية صعبة المنال؛ خصوصاً وأن التفوق التكنولوجي الإسرائيلي في مجال الأمن السيبراني Cybersecurity يحظى بتقدير كبير من قبل العديد من أنظمة الخليج، ولا سيّما الإمارات العربية المتحدة، وقد تمّ بالفعل دمجه في أنظمة المراقبة الإماراتية المصممة لتعزيز الأمن الداخلي.

6. تسمح مرونة النظام الأمني الضمني للأطراف المعنية بتبادل إشارات ضمنية لكنها واضحة المغزى، تمهّد الأرضية لكسب رضا الشارع المحلي في البلدين المعنيين، مما يمهّد الطريق للمزيد من الحوار الموضوعي وتبادل المنافع الاستراتيجية.

ثانياً: عُمان: حليف زئبقي؟

لم تبدأ الاتصالات العلنية بين "إسرائيل" وعمان إلا بعد مؤتمر مدريد Madrid conference سنة 1991، ولكن مع ذلك، لم تكن "إسرائيل" غريبة عن السلطنة. ففي سبعينيات القرن الماضي، قدمت "إسرائيل" مساعدة عسكرية ومشورة سرية للسلطان قابوس، في إطار جهوده لقمع التمرد الشيوعي في ظفار. وفي سنة 1975، تمّ إرسال بعثة استشارية إسرائيلية صغيرة، أخفي أمرها حتى عن أعين الحكومة البريطانية، الداعم العسكري الأول للسلطان قابوس.

وقد آتى التواصل الإسرائيلي ثماره بعد سنوات عندما قررت عُمان دعم اتفاقيات كامب ديفيد Camp David Accords. فعلى النقيض من معظم دول الخليج الأخرى، كانت عمان واحدة من ثلاث دول عربية (إلى جانب المغرب والسودان) التي لم تقطع العلاقات مع القاهرة بسبب "معاهدة السلام" مع "إسرائيل". وقد رأت عمان في اتفاقيات كامب ديفيد نموذجاً لاتفاقيات السلام المستقبلية في الشرق الأوسط، والوسيلة الوحيدة لتحقيق خطوة بناءة في تجاه الوصول إلى حلّ سلمي في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من غياب العلاقات الرسمية العلنية بين عُمان و"إسرائيل" حتى أوائل التسعينيات، فقد تعاونت الدولتان في مجالات الخبرة والتفوق الإسرائيلي، بما في ذلك تقنيات الريّ بالتنقيط. وكان هناك أيضاً إشارات إلى استمرار التعاون السري بين البلدين في مجال التعاون والتدريب الاستخباراتي، على الرغم من كون نطاق ومدى هذه العلاقات ما يزالان مسألة تخمين. وقد بدت عمان مستعدة لبناء علاقات أوثق مع "إسرائيل" في أثناء انعقاد مفاوضات أوسلو Oslo Accords، وذلك على خلاف مواقف الدول الخليجية الأخرى التي كانت ترى الأمر سابقاً لأوانه، قبل التوصل إلى "سلام" رسمي شامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وقد عقدت عدة لقاءات غير رسمية بين المسؤولين الإسرائيليين والعمانيين قبل زيارة إسحق رابين Yitzhak Rabin إلى مسقط في كانون الأول/ ديسمبر 1994، حيث حظي باستضافة رسمية في مسقط في طريق عودته من زيارة إلى الشرق الأقصى. ففي نيسان/ أبريل 1994، استضافت عُمان مجموعة الشرق الأوسط متعددة الأطراف حول الموارد المائية، واستضافت للمرة الأولى وفداً إسرائيلياً بقيادة نائب وزير الخارجية يوسي بيلين Yossi Beilin. ثم عاد بيلين في تشرين الثاني/ نوفمبر ليمهد لزيارة رابين في أواخر السنة نفسها. وتلا الاجتماع مزيد من المحادثات، أثارت تكهنات في وسائل الإعلام الإسرائيلية بأن عمان و"إسرائيل" على وشك إقامة علاقات ديبلوماسية كاملة. لكن بحلول ربيع سنة 1995، لم تكن هذه الآمال قد تحققت بعد، حيث كانت مسقط ترى وجوب تحقيق مزيد من التقدم في مفاوضات "السلام" مع الفلسطينيين قبل أن يتم إنشاء مثل هذه العلاقات. غير أنه وبحلول أيلول/ سبتمبر 1995، تمّ إنشاء بعثة تجارية متبادلة، تلاها إعلان "إسرائيل" بأنه سيكون لها دور تمويلي في مركز الشرق الأوسط لأبحاث تحلية المياه Middle East Desalination Research Center (MEDRC)، ومقره في مسقط. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1995، توصلت عُمان و"إسرائيل" إلى اتفاق بشأن التأسيس المتبادل للبعثات التجارية، مما عزّز مرة أخرى الآمال في إمكانية إبرام علاقات ديبلوماسية رسمية بين الدولتين.

يوسي بيلين

غير أن مجريات الأحداث في "إسرائيل" كانت على خلاف المأمول بعد اغتيال رابين. خصوصاً وأن عملية الاغتيال كانت تهدف إلى منع التوصل إلى أي "اتفاق سلام" مع الفلسطينيين يتطلب تنازلات إسرائيلية على الأرض. وكان وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي أحد كبار

يوسف بن علوي

المشاركين العرب في جنازة رابين، حيث استضافه رئيس الوزراء شمعون بيريز Shimon Peres بعد الجنازة في القدس. وفي مقابلة لاحقة أجراها ابن علوي مع وسائل إعلام إسرائيلية، توقّع أن تقيم عمان في وقت قريب علاقات ديبلوماسية مع "إسرائيل"، مضيفاً أن "عمان لم تكن يوماً في حالة حرب مع "إسرائيل"، لذا ليس هناك داعٍ لاتفاق سلام".

وفي كانون الثاني/ يناير 1996، توصلت "إسرائيل" وسلطنة عمان إلى اتفاق لفتح مكاتب تجارية في مسقط وتل أبيب، واستثمر الطرفان في الحفاظ على علاقات ديبلوماسية هادئة ومنخفضة المستوى بشكل متواصل منذ ذلك الحين؛ وعلى الأخص من خلال مركز الشرق الأوسط لأبحاث تحلية المياه. وعلى الرغم من أن عمان فرضت إغلاق البعثة التجارية الإسرائيلية في مسقط في أعقاب اندلا ع انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر 2000، استمرت مشاركة العلماء الإسرائيليين في أنشطة المركز، مما سمح أيضاً للديبلوماسيين الإسرائيليين بمواصلة لقاءاتهم بنظرائهم العمانيين والقطريين تحت مظلة مشاريع المركز. كل هذا، على الرغم من أن العلاقات الرسمية ظلت معلقة لمدة عقدين، وسط رغبة مسقط المعلنة في لعب دور أكبر وأكثر دقة بشأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، هذا بالإضافة إلى دورها في تسهيل الحوار الاستراتيجي بين إيران وإدارة باراك أوباما Barack Obama، والذي أفضى إلى توقيع خطة العمل المشتركة الشاملة مع إيران.

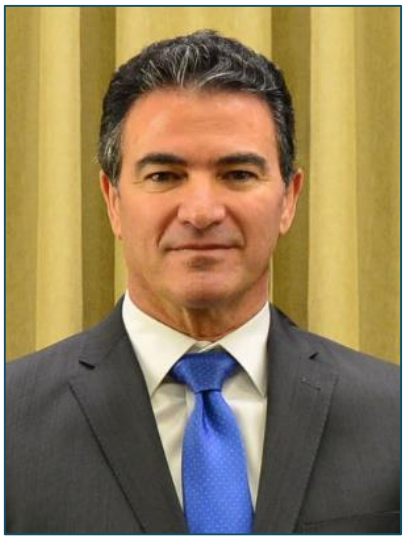

يوسي كوهين

وفي 2018/10/18، شكّلت زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى عمان، يرافقه رئيس الموساد يوسي كوهين Yossi Cohen، مفاجأة للمراقبين، بالنظر إلى معارضة نتنياهو الشديدة لهذا الاتفاق الدولي والدور الذي لعبته عمان في تسهيله. وقد رأى أحد المعلقين الإسرائيليين أن كشف العلاقات مع عمان هو مستوى آخر في استراتيجية نتنياهو التي والحركات السنية المعتدلة، وذلك في محاولة لوقف التمدد الإيراني في جميع أنحاء المنطقة،

وتقويض قوة طهران الإقليمية؛ وتثبت في الوقت نفسه أنه بإمكان "إسرائيل" تطبيع علاقاتها مع الدول العربية بمعزل عن القضية الفلسطينية.

ظلّ العمانيون، من جانبهم، حريصين على التأكيد على أن زيارة نتنياهو لا تشكّل خروجاً جذرياً عن دعمهم لقيام دولة فلسطينية. خصوصاً وأن الزيارة قد أثارت استياءً في أوساط عديدة، شعرت بأن النفوذ الإسرائيلي المتزايد في عواصم الخليج جاء على حساب الفلسطينيين. وقد سارع السلطان قابوس إلى إرسال رسالة تطمين إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، مؤكداً له على استمرار دعم عمان لقيام دولة فلسطينية. أكّد وزير الخارجية العماني، يوسف بن علوي، من جانبه، أن كلاً من البراجماتية والمبدئية توجّهان نهج مسقط فيما يتعلق بحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وفي نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2018، وقبل اجتماع حوار المنامة، وهو مؤتمر إقليمي نظمه وعقده في البحرين المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية The International Institute for Strategic Studies في لندن؛ انتقد بن علوي من يرى أن مظالم الماضي أن "إسرائيل" لاعب أساسي في دول الشرق الأوسط، وتلعب دوراً إيجابياً في الأمن الإقليمي. ورأى أنه لا بدّ من تسهيل إقامة الدولة الفلسطينية وإعطاء الفلسطينيين حقوقهم من خلال العلاقات الديبلوماسية، وأن سلطنة عمان خير مؤهل للقيام بهذا الدور. رأت "إسرائيل"، من جهتها، في هذا الكلام كان دليلاً على أن تطوير العلاقات بين البلدين لا يجب أن يتوقف على إحراز تقدم ملموس في موضوع إقامة الدولة الفلسطينية.

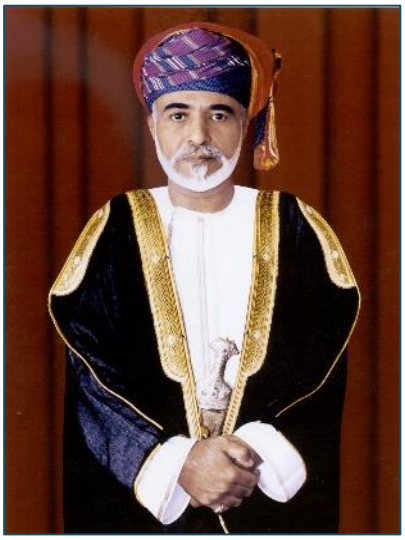

قابوس بن سعيد

ثالثاً: قطر: تبعية متذبذبة:

منذ أوائل التسعينيات، سعت قطر، مثل عُمان، إلى تطوير علاقات دافئة مع "إسرائيل" وإن على مستوى منخفض، وذلك في إطار سعيها لبلورة سياسة خارجية مستقلة، الأمر الذي كان غالباً ما يضعها في مواجهة مع جيرانها العرب، ولا سيّما السعودية. تعاملت الدوحة بشكل علني مع "إسرائيل" في أعقاب مؤتمر مدريد، وقد أصبح هذا الأمر ملموساً بشكل أكبر، مباشرة بعد توقيع اتفاقيات أوسلو في سنة 1993.

بعد ذلك بسنتين، وفي أعقاب "الانقلاب الأبيض" الذي حصل في قطر، تغيّر موقف قطر تجاه "إسرائيل" بشكل ملحوظ، ليتحول إلى عملية تطبيع محدودة بحكم الأمر الواقع. كانت هذه العملية مدفوعة جزئياً بالتنافس بين الدول العربية، والديناميات المتغيرة في سياسات الخليج، حيث سعت هذه الإمارة الصغيرة الغنية بالغاز إلى إقامة علاقات مع الشركاء الذين يمكن أن يساعدوها في توثيق علاقاتها مع واشنطن. وكان الموقف تجاه "إسرائيل" جزءاً من هذه الاستراتيجية.

وكما عمان، شارك ممثلون عن قطر في جنازة إسحق رابين، كما استضافت الدوحة لاحقاً خلفه شمعون بيريز بصفته نائباً لرئيس الوزراء. وقد تعارض هذا الموقف مع مواقف معظم دول الخليج الأخرى، التي كانت ترفض مثل هذه المبادرات تجاه "إسرائيل" قبل التوصل إلى "اتفاق سلام" مع الفلسطينيين. وبحلول أواخر التسعينيات، كانت قطر تجري محادثات جادة مع "إسرائيل" بشأن التبادل التجاري، وبشأن عمليات بيع محتملة للغاز الطبيعي المسال.

غير أن العلاقات الإسرائيلية القطرية توترت بعد اندلاع انتفاضة الأقصى الفلسطينية في أيلول/ سبتمبر 2000، على الرغم من أن الدوحة ظلت مترددة في قطع جميع العلاقات مع "إسرائيل"، ولم ترضخ إلا بعد أن هددت دول عربية وإسلامية، على رأسها السعودية، بمقاطعة اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي الذي كان مزمعاً عقده في الدوحة في تشرين الثاني/ نوفمبر من السنة نفسها. وعلى الرغم من "طرد" البعثة الإسرائيلية رسمياً من الدوحة، إلا أن العلاقات التجارية بين الطرفين استمرت من وراء الكواليس. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2000 عقد اجتماع سري في جنيف بين شلومو بن عامي Shlomo Ben Ami، وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، ومسؤول قطري رفيع المستوى. وبعد ثلاث سنوات، التقى خليفته، سيلفان شالوم Silvan Shalom، بنظيره القطري حمد بن جاسم، في وقت كانت فيه الانتفاضة ما تزال مشتعلة.

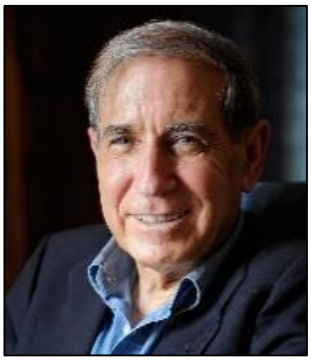

شلومو بن عامي

سيلفان شالوم

حكمت البراجماتية العلاقة بين "إسرائيل" والدوحة. وسمح الوجود الدائم للوفد التجاري الإسرائيلي في قطر، على الرغم من كونه غير مرحب به شعبياً، للدوحة بكسب ودّ واشنطن خلال سعيها لبلورة هوية إقليمية متميزة تحدّت من خلالها السطوة السعودية على دول الخليج. غير أنه وعلى الرغم من رغبة قطر في السعي لتحقيق مصالحها الخاصة والتعامل مع "إسرائيل" في قضايا معينة على أسس ثنائية، تأزمت العلاقات بين الطرفين، وأصبحت قطر من أقوى منتقدي "إسرائيل"، وذلك إثر الحرب التي شنتها هذه الأخيرة على لبنان في صيف 2006، خصوصاً وأن قطر، التي فشلت في التوسط بين الطرفين، رأت أن القوة التي كانت "إسرائيل" تستخدمها ضد حزب الله، في جنوب لبنان، مفرطة وغير متناسبة.

استمر التدهور في العلاقات الإسرائيلية القطرية بعد عملية الرصاص المصبوب Operation Cast Lead 2009/2008، حيث شنت "إسرائيل" عملية عسكرية واسعة النطاق ضدّ حماس

ومؤسساتها في قطاع غزة. وبعد رفض عروض الوساطة التي قدمتها الدوحة لكلا الجانبين للتوصل إلى وقفٍ لإطلاق النار، أعلنت قطر تجميد جميع العلاقات مع "إسرائيل"، وهددت بإغلاق ما تبقى من المكتب التجاري الإسرائيلي في العاصمة القطرية، ودعت جميع الدول العربية إلى إعادة النظر في علاقاتها الديبلوماسية مع "إسرائيل". لكن مثل هذه المواقف غالباً ما كانت تأتي بالتوازي مع مسار أكثر براجماتية في إدارة السياسة الخارجية القطرية؛ خصوصاً عندما طلبت الدوحة من "إسرائيل" دعم محاولتها الفوز بمقعد في مجلس الأمن الدولي United Nations Security Council كممثل عن آسيا، واستجابت الأخيرة للطلب بشكل إيجابي، معربة عن أملها أن تظل قطر في المقابل، بصفتها عضواً غير دائم في مجلس الأمن، مخلصة لـ"مبادئ العدل" (وفق التفسير الإسرائيلي)، وتتجنب استخدام نفوذها الجديد لتعزيز أي قرارات أو أجندات معادية لـ"إسرائيل".

بنيامين بن أليعازر

ويبدو أن هذا الاستثمار الديبلوماسي آتى أُكُله فيما بعد؛ ففي سنة 2010 زار وزير الصناعة والتجارة والعمل الإسرائيلي الأسبق بنيامين بن أليعازر Benjamin Ben Eliezer الدوحة، وبعد زيارته بوقت قصير، عرضت قطر تطوير علاقاتها الديبلوماسية مع "إسرائيل"، بشرط أن يسمح للدوحة بأن تقوم بعملية إعادة إعمار واسعة النطاق في غزة؛ الأمر الذي رفضه كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الخارجية أفيجدور ليبرمان Avigdor Liberman، بحجة أن حماس يمكن أن تستخدم مواد البناء في إعادة بناء ترسانتها العسكرية، الأمر الذي يتعارض مع مصالح "إسرائيل" الأمنية. ومن ناحية أخرى، كانت "إسرائيل" ترى أن القطريين يسعَون إلى حلف مع كل من حماس وإيران، وبالتالي، فإن "إسرائيل" غير معنية بتقديم هدايا ديبلوماسية مجانية للدوحة. وبالتالي، لم يكن تجديد العلاقات مع الدوحة أولوية بالنسبة للإسرائيليين.

أفيجدور ليبرمان

وفي آذار/ مارس 2011، ومع توطد العلاقات بين الدوحة وحماس، والسياسة الهجومية لقناة الجزيرة ضدّ "إسرائيل"، منع كل حاملي الجوازات القطرية من زيارة الضفة الغربية، وتمّ تجميد ما تبقى من تعاون بين قطر و"إسرائيل" في مجال التقنيات الأمنية عالية المستوى. بعد عام من ذلك التاريخ، زار أمير قطر خليفة بن حمد آل ثاني قطاع غزة، وكان أول زعيم عربي يزور غزة منذ سيطرة حماس عليها في سنة 2007، وخلال زيارته وعد بتخصيص مبلغ 400 مليون دولار لإعادة إعمار غزة، الأمر الذي رأت فيه "إسرائيل" مجدداً أنه سيصب في مصلحة حماس اقتصادياً وعسكرياً.

من ناحية أخرى، ظلت "إسرائيل" حذرة بخصوص التقارب مع قطر. ففي سنة 2016، عبّر نتنياهو علناً عن معارضة حكومته شراء الدوحة طائرات أف 15 أس إي F15 SE، وأبلغ إدارة أوباما بأنه، في حال الإصرار على الصفقة، ستسعى الحكومة الإسرائيلية إلى الضغط على الكونجرس Congress الأمريكي لمعارضتها ما لم تتم زيادة المساعدات العسكرية الأمريكية لـ"إسرائيل" بما لا يقل عن مليارات دولار. وأشار مصدر حكومي إسرائيلي إلى أن "الأصدقاء" الأمريكيين في الخارج يدركون أن لدينا مشاكل جدية مع قطر.

وفي سنة 2017، أضفت المقاطعة الخليجية لقطر بعد اتهامها بدعم الإرهاب، وبالأخص جماعة الإخوان المسلمين وحماس، وإصرارها على التعامل مع إيران بالرغم من طموحات هذه الأخيرة التوسعية في المنطقة، المزيد من التعقيد على مشهد العلاقات القطرية الإسرائيلية. ولم يتأخر المسؤولون الإسرائيليون في تلقف الاتهامات الخليجية لقطر والإدلاء بدلوهم بهذا الخصوص، ومنهم الرئيس الإسرائيلي الراحل شمعون بيريز الذي كان شديد اللهجة في إدانته لقطر، حيث رأى أنه "ليس لهم الحق في إرسال أموال من أجل الأنفاق والصواريخ التي يتم إطلاقها على المدنيين الأبرياء"، وأضاف أن "تمويلهم للإرهاب يجب أن يتوقف".

غير أنه على الرغم من احتجاج "إسرائيل" على دعم قطر لمجموعة من التنظيمات المسلحة، فإنها تدرك أن الدوحة تلعب دوراً مؤثراً في قطاع غزة، ليس أقله في دفع رواتب الفلسطينيين وتمويل مشاريع البنى التحتية. خصوصاً وأن "إسرائيل" ما تزال ترى أنه ليس من مصلحتها أن ينشب أي نزاع جديد بينها وبين الفلسطينيين، وأن تحقيق ذلك يتطلب تحسين الظروف المعيشية الأساسية في غزة بشكل أساسي. وفي حين اتهمت قطر سابقاً بإرسال أموال ومواد أولية إلى حماس، إلا أنها ظلت الطرف الوحيد الذي كانت مساعداته الفورية السخية كافية لمنع الانهيار التام لاقتصاد غزة خصوصاً بعد إعلان إدارة دونالد ترامب Donald Trump في أيلول/ سبتمبر 2018 أنها أوقفت جميع المساعدات للأونروا United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). وهذا ما جعل "إسرائيل" أمام معضلة، ففي حين أعلنت الحكومة الإسرائيلية ترحيبها بموقف واشنطن، كانت تداعيات المحنة الإنسانية في غزة تلقي بثقلها على المجال الأمني، ليس أقله من خلال الهجمات الصاروخية المتقطعة التي تشنها حماس على الكيان الإسرائيلي. وبما أن إعادة احتلال غزة أمر غير وارد بسبب التكاليف المادية والبشرية المترتبة عليه، فقد حددت البراجماتية السياسية والاقتصادية حاجة إسرائيلية واضحة للتعامل مع القطريين بشأن غزة، وذلك على الرغم من التوترات التي ولّدها الأمر مع مصر. وفي الواقع، فإن فائدة قطر كوسيط جاهز مع حماس، غطى على أي اعتبارات أو مخاوف إسرائيلية أخرى بشأن المساعدات المالية والمادية التي تذهب إلى حماس. وبحلول سنة 2019، كانت "المشاركة الحذرة" هي أفضل تعبير عن طبيعة العلاقة الثنائية المضطربة بين قطر و"إسرائيل".

رابعاً: البحرين: بالون اختبار:

مثل غيرها من الدول العربية، طالما شكّلت القضية الفلسطينية علاقات البحرين بـ"إسرائيل"، لكنها بالمقابل لم تتحكم بهذه العلاقات أو تحدّها بشكل تام. فبالنسبة لآل خليفة، شكلت التوترات مع إيران قضية أكثر إلحاحاً واستمرارية من القضية الفلسطينية بحكم الجوار الجغرافي بين البلدين، والمخاوف من استمرار الأغلبية الشيعية في المملكة بلعب دور "الطابور الخامس" المستعد والقادر على تنفيذ ما تريده إيران. وعلى الرغم من أن قمع الحريات الأساسية للشيعة وحرمانهم من المشاركة السياسية كان وراء الكثير من الاضطرابات المتأججة في هذه الجزيرة الصغيرة، إلا أن هناك أدلة على تورط إيران مع عدد من الخلايا المتشددة في زعزعة استقرار البحرين، وقد تضافر هذا الأمر مع مطالبة إيران التاريخية بالجزيرة، والتي تمتد إلى ما قبل الثورة الإيرانية بفترة طويلة.

شكّل هذا السياق نظرة البحرين إلى "إسرائيل". فحجم البحرين، واعتمادها الاقتصادي والأمني المتزايد على الرياض مع تقلص مواردها النفطية، يشيران إلى أنها لم تبلور قط سياسة خارجية مستقلة ومعلنة ليس من شأنها أن تزعج العلاقات مع جارتها المباشرة وراعيها الأكبر، المملكة العربية السعودية. وتشير حقيقة كون البحرين قد قدمت مبادرات تجاه "إسرائيل" والجماعات الموالية لها على مدى عدة أعوام، إلى أن المنامة تصرفت كبديل ديبلوماسي للسعوديين والإماراتيين، وذلك من خلال استخدام تفاعل المنامة مع الإسرائيليين كبالون اختبار يمكن للرياض وأبو ظبي من خلاله قياس ردّ الفعل العربي بشكل أفضل، قبل اتخاذ أي قرار بشأن خطواتهما التالية.

غير أن هذه الذرائعية لا يجب أن تحجب بالطبع الفوائد الحقيقية التي تظن البحرين أنه يمكن تحقيقها من خلال حوار استراتيجي مع "إسرائيل". في تشرين الأول/ أكتوبر 1994، قام يوسي ساريد Yossi Sarid، وزير البيئة في حكومة إسحق رابين، بأول زيارة لوزير إسرائيلي للبحرين، وذلك عقب توقيع اتفاقيات أوسلو بعام. غير أن البحرينيين أوضحوا حينها أن توثيق العلاقات بين البلدين لن يتم إلا بعد إحراز تقدم في المحادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية نحو إقامة دولة فلسطينية. غير أن اغتيال رابين والانهيار اللاحق لعملية أوسلو أديا إلى تعليق هذه الآمال. ولكن على الرغم من الإخلاص العلني للقضية الفلسطينية، استمر كبار أعضاء العائلة المالكة البحرينية في لقاء نظرائهم الإسرائيليين على هامش الأحداث الدولية، مثل المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس World Economic Forum in Davos. وخلال أحد هذه اللقاءات في سنة 2005، قال الشيخ عبد العزيز بن مبارك آل خليفة، وكيل وزارة الخارجية البحريني، للرئيس الإسرائيلي الراحل شمعون بيريز إنه مقابل كل خطوة تتخذها "إسرائيل" تجاه الفلسطينيين، ستتخذ البحرين خطوتين تجاه "إسرائيل". ومع أن هذه الخطوات لم تُتخذ قط، غير أن الرسالة كانت واضحة بما فيه الكفاية: البحرين تريد الحوار.

وفي سنة 2011، كان تعيين هدى عزرا إبراهيم نونو، سفيرةً للبحرين في واشنطن ملفتاً لسببين: فهي لم تكن فقط أول امرأة عربية تتولى هذا المنصب، بل كانت أيضاً أول شخص يهودي من العالم العربي يتولى منصب سفير على الإطلاق. وقد شكل هذا الأمر أكثر من مجرد خطوة رمزية، ففي حين أنه أظهر قدراً ضئيلاً من الفعالية الاجتماعية في أوساط اليهود البحرينيين الذين لا يتجاوز عددهم الـ 36 شخصاً، إلا أنها كانت إشارة لبداية انخراط استراتيجي تدريجي ومتزايد للبحرين مع مجموعة من الجماعات والقيادات اليهودية المؤثرة في الولايات المتحدة، معظمهم من أصحاب العلاقات الوثيقة

هدى عزرا إبراهيم نونو

مع "إسرائيل". وفي بداية سنة 2017، وعلى هامش مؤتمر دولي للحثّ على التسامح الديني، انتقد ملك البحرين حمد بن خليفة استمرار مقاطعة العرب الاقتصادية لـ"إسرائيل".

وكما المملكة العربية السعودية، عارضت البحرين لفترة طويلة الاتفاق النووي مع إيران The Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA)/ Iran nuclear deal، واستمرت في دعم معارضة نتنياهو الصريحة للصفقة، حتى بعد توقيعها في صيف 2015. وفي الواقع، فإن رفض "إسرائيل" للصفقة كان وسيلة يمكن من خلالها للرياض والمنامة التعبير عن مخاوفهما وتقوية نفوذهما، وذلك بالتماهي في الموقف مع لاعب، يعرفون أكثر من غيرهم، أنه يمتلك نفوذاً سياسياً، ويحظى بدعم من الديموقراطيين والجمهوريين على حدٍ سواء في الكونجرس. وبالنسبة للبحرين، فإنها رأت أن نفوذ نتنياهو قد ازداد مع انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، وبالتالي استمرت في التقرب من "إسرائيل" بشكل دؤوب.

وبينما أعادت البحرين تأكيد دعمها للمبادرة العربية التي ترعاها السعودية، فإنها رحبت بالوفد الإسرائيلي إلى مؤتمر اليونسكو The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) الثاني الذي عقد في المنامة سنة 2018. وقد أثار ذلك الكثير من التكهنات فيما إذا كانت البحرين ستصبح أول دولة خليجية تقيم علاقات ديبلوماسية كاملة مع "إسرائيل"، على الرغم من عدم تحقيق أي تقدم نحو اتفاق مع الفلسطينيين. وفي أعقاب زيارة نتنياهو المفاجئة إلى مسقط في تشرين الأول/ أكتوبر 2018، دعت البحرين وزير الاقتصاد والصناعة الإسرائيلي، إيلي كوهين Eli Cohen، لحضور المؤتمر الوزاري السنوي لريادة الأعمال Start-up Nations Ministerial Conference، وهو حدث عالمي يهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال العالمية عبر قطاع التكنولوجيا المتقدمة.

إيلي كوهين

وعلى الرغم من أن البحرين بقيت ظاهرياً حذرة بشأن حجم ونطاق أي علاقة مزدهرة مع "إسرائيل"، إلا أن تصريح وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة، في تغريدته على موقع تويتر Twitter في حزيران/ يونيو 2018، بأن "لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها ضدّ إيران"، ورأيه بأن نقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى القدس لم يؤثر على المطالبة الفلسطينية بالقدس، لأنها نقلت إلى غرب المدينة بعيداً عن المنطقة التي يطالب بها الفلسطينيون كعاصمة لهم في الشرق؛ شكّلا مؤشرين على وجود تحالف مفتوح بين الطرفين ذي بعد استراتيجي بالنسبة لـ"إسرائيل"، وإلى انفصال بحريني عن الإجماع العربي حول مستقبل القدس. ولم يكن تصريح الوزير البحريني عميقاً بنظر الإسرائيليين فحسب، بل شكّل أيضاً بالنسبة لهم اعترافاً من صانعي القرار في المنامة بأن الطريق إلى واشنطن يمر غالباً عبر أروقة السلطة في "إسرائيل".

خامساً: الإمارات العربية المتحدة: قوة ناعمة ذات حافة صلبة:

على الرغم من كون البحرين أول مملكة خليجية تقيم علاقات ديبلوماسية رسمية مع "إسرائيل"، إلا أنها ظلت بالنسبة للأخيرة مجرد مدخل لعلاقات مع الدول الخليجية الأخرى الأكثر قوة، ومنها الإمارات العربية المتحدة التي اتسمت علاقتها بـ"إسرائيل" بأنها الأعمق والأكثر تطوراً، استراتيجياً واقتصادياً، مقارنة بأي دولة خليجية أخرى.

مجدداً تضافرت وجهات النظر المشتركة حول النفوذ الإقليمي المتنامي لإيران مع رغبة الإمارات في تسخير تفوق "إسرائيل" التكنولوجي وخصوصاً في مجال التكنولوجيا السيبرانية في تعزيز أجهزة الأمن الحكومية، في دفع الطرفين إلى نسج خيوط علاقات واتصالات تمّ الكشف عنها للمرة الأولى في سنة 2010. في ذلك الحين، أعادت صحيفة هآرتس Haaretz الإسرائيلية نشر مجموعة تسريبات من ويكيليكس Wikileaks، تناولت العلاقات الدافئة بين تسيبي ليفني Tzipi Livni، وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة وزعيمة حزب كاديما Kadima الوسطي، ونظيرها الإماراتي

تسيبي ليفني

الشيخ عبد الله بن زايد، على الرغم من عدم وجود أي علاقات ديبلوماسية بين البلدين على أيّ مستوى. وكشفت التسريبات أنه إلى جانب الهواجس المشتركة بين الطرفين حول مخططات طهران الإقليمية، فقد كانت مشاعر الكراهية المشتركة لجماعة الإخوان المسلمين ومتفرعاتها الإقليمية، بما في ذلك حركة حماس، وراء اجتماع هذه العقول الديبلوماسية.

وفي وقت لاحق من سنة 2010، سافر عوزي لانداو Uzi Landau، وزير البنية التحتية الإسرائيلي آنذاك، إلى الإمارات لحضور مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) International Renewable Energy Agency (IRENA). وقد مهدت مشاركة لانداو في المؤتمر الطريق أمام إنشاء بعثة إسرائيلية دائمة في الوكالة بحلول تشرين الأول/ أكتوبر 2015. وكان المسؤولون الإسرائيليون على دراية تامة بالحساسية المحيطة بالبعثة، وظلوا حريصين على بقاء التمثيل الديبلوماسي الإسرائيلي خفيفاً.

وبناء عليه، تمّ تعيين رامي هاتان Rami Hatan، الذي كان حينها حديث عهد بالعمل الديبلوماسي نسبياً، وكان يشغل منصب مدير سابق للوحدة الدينية العالمية في وزارة الخارجية الإسرائيلية، رئيساً للبعثة. وفي سنة 2016، استضاف المكتب الإسرائيلي خبيراً في مجال الطاقة المتجددة وعضواً في أحد أجهزة الأمن الإسرائيلية. وعلى الرغم من صغر حجم البعثة الإسرائيلية المنتدبة في مكتب الوكالة إلا أنها كانت تعبيراً ملموساً عن تحسن العلاقات بين الإمارات العربية المتحدة و"إسرائيل"، والتي تعود إلى أكثر من عقد من الزمان.

جاء هذا التطور بعد سنوات عدة من المناورات الديبلوماسية الدقيقة والدعم الذي قدمته "إسرائيل" للإماراتيين في إطار سعيهم لاستضافة مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، حيث وقفت "إسرائيل" إلى جانب الإماراتيين في مواجهة منافسيهم الألمان. غير أن هذا الدعم لم يكن مجانياً، حيث صرّح مسؤولون إسرائيليون رفضوا الكشف عن أسمائهم، بأن الشرط الذي تمّ فرضه على الإماراتيين في سنة 2009، كان ضمان مشاركة إسرائيلية مفتوحة في المشروع، وكذلك فتح بعثة ديبلوماسية داخل الإمارات، يتم اعتمادها رسمياً كممثل لـ"إسرائيل" في الوكالة. لم تكن أي من الحكومتين على استعداد للانتقال بهذه العلاقات الديبلوماسية المنخفضة إلى أبعد من التأكيد العلني على العضوية المشتركة في الوكالة. لكن هذا كان دليلاً كافياً على تطور العلاقات بين الطرفين، حيث بدأت "إسرائيل" تستخدم بشكل متزايد ديبلوماسية التقنية العالية في زيادة نفوذ وتأثير قوتها الصلبة. ومع توجهات الإمارات المؤيدة للغرب، وكراهيتها المعلنة لحماس، وعلاقاتها الوثيقة مع المملكة العربية السعودية، كانت جاذبية إقامة علاقات معها أمراً واضحاً بالنسبة للإسرائيليين؛ خصوصاً وأن "إسرائيل" كانت ترى بأن العلاقات مع الإمارات أساسية في مدّ جسور العلاقات مع الرياض. وفي هذا الإطار، يُذكر بأن الإماراتيين أنكروا بشدة الادعاءات بأن الإمارات تلقت معلومات مسبقة عن نية "إسرائيل" شنّ عملية الجرف الصامد Operation Protective Edge على قطاع غزة في سنة 2014، وأن أبو ظبي تعهدت بالمساعدة في جهود إعادة الإعمار في القطاع إذا ما تمّ القضاء على حركة حماس. ومع ذلك، كان هناك نمط واضح من التوافق الإقليمي المتزايد، القائم على أساس المخاوف الأمنية المشتركة، وهو التوافق الذي جعل التنازلات الإسرائيلية للإمارات تمتد إلى أروقة السياسة الأمريكية.

ففي كانون الأول/ ديسمبر 2009 وقّعت واشنطن وأبو ظبي اتفاقية 123 للتعاون النووي السلمي، وكانت تهدف إلى نقل التكنولوجيا النووية إلى أبو ظبي لبناء أول مفاعل نووي لها. وعلى الرغم من أن "إسرائيل" طالما رأت أن تطوير أي قدرة نووية من قِبل أي دولة عربية يمثّل تحدياً أمنياً لها، إذ كانت ترى فيه جزءاً لا يتجزأ من مشروع إنشاء برنامج أسلحة نووية، إلا أن الموقف الإسرائيلي من هذه الاتفاقية شكّل إشارة واضحة على أن الحسابات الإقليمية الإسرائيلية قد تغيّرت. فقد كان ملفتاً غياب أي جهد لحشد معارضة للصفقة في أروقة الكونجرس، حيث وافق المشرّعون على الاتفاقية، في حين امتنعت جماعات الضغط المؤيدة لـ"إسرائيل" عن إثارة أي مخاوف حول الموضوع. وعلى الرغم من أن الاتفاق لم يؤثّر بشكل مباشر على العلاقات بين "إسرائيل" والإمارات، إلا أن صمت اللوبي lobby الإسرائيلي في الكونجرس، أوحى بأن "إسرائيل" تعمّدت عدم إثارة أي اعتراضات حول الاتفاقية. وبالنظر إلى حساسية "إسرائيل" الواضحة تجاه أي صفقة تتضمن بحثاً وتطويراً نووياً في الشرق الأوسط، يمكن القول بأن الصمت الإسرائيلي المدروس في هذه القضية كان مدوياً! وفي سنة 2017، قال اللواء الركن الطيار عبد الله الهاشمي، بصراحة غير مسبوقة، إن العلاقة بين الإمارات العربية و"إسرائيل" "تشبه علاقة الإخوة"، وإن الولايات المتحدة بمثابة "الأخ الأكبر" الذي يحكم في أي خلاف بين الطرفين.

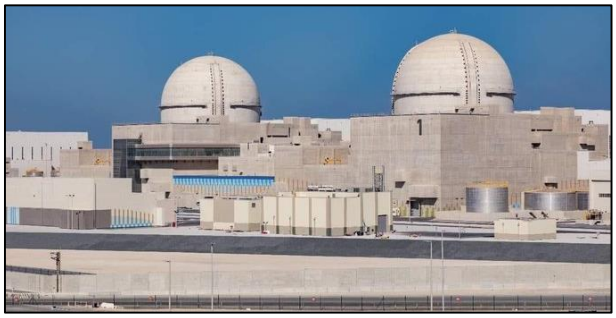

ولعل الازدهار الحقيقي في العلاقات بين الطرفين كان في مجال التجارة والأعمال. حيث تقيم العديد من الشركات الإسرائيلية علاقات تجارية منتظمة مع دبي وأبو ظبي عبر طرف ثالث، ويزور أصحابها الإمارات، مستخدمين جوازات سفر أجنبية. كما أن كلاً من طيران الاتحاد الإماراتي والخطوط الجوية القطرية يسمحان للركاب الإسرائيليين المتجهين إلى شرق آسيا بالطيران على متنها في حال كانوا مسافرين عن طريق الأردن، وذلك للاستفادة من السعر الأرخص للتذاكر. والحقيقة أنه يصعب معرفة الحجم الفعلي لهذه التعاملات التجارية، لأن الإخلاص للقضية

الفلسطينية، مهما كان رمزياً استمرّ في وضع قيود مبدئية على العلاقة بين الطرفين. وعلى الرغم من ذلك، أصدرت أبو ظبي مراسيم سرية صممت خصيصاً لإزالة العوائق أمام تدفق العمالة ورأس المال؛ إذ شكل أي ارتباط بـ"إسرائيل"، سابقاً، عقبة في هذا المجال. فقد توصلت الإمارات إلى اتفاق مع المملكة المتحدة يضمن حرية تنقل البريطانيين في الإمارات بغض النظر عن وجود طوابع أو ختم تأشيرة إسرائيلية، سارية المفعول أو منتهية الصلاحية. وقد كان الهدف من هذا الإجراء المساعدة على تحفيز الصفقات التجارية، نظراً لوجود عدد كبير من الشركات البريطانية المدعومة مالياً من بلدية مدينة لندن، والتي تربطها علاقات تجارية كبيرة مع "إسرائيل". وتوسعت هذه الخطوة لاحقاً لتشمل دولاً أوروبية أخرى؛ ثم في سنة 2015، أعلنت الإمارات أن وجود ختمٍ إسرائيليٍ على جواز السفر ليس سبباً لمنع أي شخص من دخول الإمارات أو عدم منحه تأشيرة.

محمود المبحوح

لكن هذا التسامح لم يسلم من الخضّات والمشاكل، ففي 2010/1/19، نفّذ الموساد الإسرائيلي عملية اغتيال محمود المبحوح، القيادي البارز في حماس، في فندق دبي. لكن على الرغم من أن العملية قوبلت باستياء عام في أبو ظبي، وإدانة شبه فولكلورية في جميع أنحاء المنطقة وكثير من الدول الأوروبية، فإنه يبدو أن ردود الفعل تلك كانت معدّة للاستهلاك المحلي، خصوصاً وأن مزاعم وجود صلات بين المبحوح وطهران، ودوره في الحصول على أسلحة إيرانية للحركة الإسلامية في غزة، بالكاد أبقى لقضيته أي قبول أو تعاطف من قبل الحكومات الخليجية. وبالتالي فإنه يمكن القول إن الخلاف الديبلوماسي بين البلدين حول قضية اغتيال المبحوح كان قصيرَ الأجل نسبياً.

بعدها بعامين فقط عقد لقاء سري بين نتنياهو ووزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان، بعد الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء الإسرائيلي في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وندّد فيه مجدداً بالبرنامج النووي الإيراني والطموحات الإيرانية الإقليمية. وقد أعرب ابن زايد عن تقديره لخطاب

نتنياهو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، واتفق الاثنان على عدد كبير من القضايا المتعلقة بمسألة إيران النووية.

ومنذ سنة 2016، تشارك طائرات أف 16 أو F16 الإسرائيلية إلى جانب نظيراتها الإماراتية في مناورات وتدريبات جوية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تحت رعاية حلف شمال الأطلسي (الناتو) North Atlantic Treaty Organization (NATO). وقد شكّلت هذه الخطوة مؤشراً آخر على تزايد الدفء والمرونة في العلاقات السرية بين البلدين. وبحلول سنة 2018، أصبحت هذه التدريبات هي المعيار الجديد، وقد امتد تبادل الخبرات والتجارب هذا ليشمل النقاش حول دور وقدرات الطائرة المقاتلة الشبح أف 35 أو F35، حيث كانت "إسرائيل" من أوائل المستفيدين من هذ الطائرات التي تعد على نطاق واسع أعلى الطائرات الهجومية قدرة، إذ أصبحت في أيار/ مايو سنة 2018 أول دولة تستخدم هذا الطراز من الطائرات عملياً. وبعد شهرين، أفيد أن وفداً من القوات الجوية الإماراتية زار "إسرائيل" للاطلاع على قدرات هذه الطائرة، حيث إن الإمارات كانت تتطلع إلى شراء سربها الخاص من طائرات أف 35.

ومن ناحية أخرى، سعت الإمارات العربية المتحدة إلى الاستفادة من خبرات "إسرائيل" في مجال الأمن الداخلي. ففي سنة 2008، ظهرت لأول مرة تقارير تفيد بأن شركات مملوكة لـ"إسرائيل" (وإن لم تكن بالضرورة قائمة في داخلها) كانت تساعد في تدريب قوات الأمن في دولة خليجية لم يذكر اسمها، وذلك لتوفير المعرفة التكنولوجية العسكرية المتقدمة، وخصوصاً في مجالات الاستخبارات والمراقبة. وسرعان ما تبيّن أن المتلقّي الأكبر لهذا التدريب، هو الإمارات،

التي قامت أيضاً بشراء التكنولوجيا المصممة لتعزيز أصول المراقبة الإلكترونية الأوسع. وبحسب ما ورد في التقارير، قدمت شركة إيميج سات ImageSat، وهي شركة تابعة لصناعات الطيران الإسرائيلية، خدمات استطلاع عبر الأقمار الصناعية إلى الإمارات العربية المتحدة؛ في حين فازت شركة أيرونوتكس Aeronautics بعقدٍ لتزويد الإمارات بطائرات دون طيار Unmanned Aerial Vehichles (UAV). وبحسب التقارير نفسها، أبرمت صفقة أخرى بين شركة آسيا العالمية للتكنولوجيا Asia Global Technology وهي شركة إسرائيلية مسجلة في سويسرا، وإمارة دبي، شملت بيع كاميرات مراقبة وأسوار إلكترونية، ومجسّات لمراقبة البنية التحتية الاستراتيجية.

ثم بدأ الاهتمام ينصبّ بشكل خاص على مشاركة "إسرائيل" المباشرة في تطوير نظام مراقبة عين الصقر Falcon Eye الإماراتي، الذي يمكّن العديد من الوكالات الحكومية من استخدام منصّة مدنية موحّدة، فعالة من حيث التكلفة، للقيام بمجموعة من المهام الحيوية، بما في ذلك منع الجريمة، وإدارة حركة المرور، والتأهب للطوارئ. تتكون البنية التحتية للمشروع من مجسّات عالية الدقة مدعومة بمعالِجات بيانات متقدمة، وأدوات استخبارات وتحقيقات متكاملة ومتعددة، مصممة خصيصاً لاستخدام الوكالات الحكومية المختلفة. يذكر أن نظام عين الصقر من تصميم ماتي كوتشافي Mati Kochavi الذي يعد رائداً في مجال التقنيات العالية، والذي قام ما بين سنتي 2007 و2015 من خلال شركته آي جاي تي إنترناشونال AGT International في زيورخ، بتطوير وتركيب ودمج آلاف الكاميرات عالية الدقة والمجسّات وقارئات لوحات الترخيص، على طول حدود الإمارات

ماتي كوتشافي

العربية المتحدة وجميع مناطقها الحضرية الرئيسية. وقُدرت القيمة الإجمالية للصفقة بـ 800 مليار دولار. وربما يكون هذا المشروع بحجمه ونطاقه الصفقة التجارية الأكبر والأكثر ربحاً بين أي دولة خليجية وشركة إسرائيلية، لكن من المتوقع أن تليها صفقات مماثلة. وقد أصبحت شركات التكنولوجيا المتقدمة الإسرائيلية رائدة على مستوى العالم في برامج التجسس، والتي يُطلق عليها أحياناً "برامج حصان طروادة"Trojan Horse Progam. وقد قامت شركة أن أس أو NSO، وهي شركة مقرها في هرتسيليا Herziliya بتطوير برنامج بيجاسوس Pegasus الذي وصفته مجلة فوربس Forbes بأنه أكثر أدوات التجسس على الهواتف المحمولة انتشاراً في العالم. ويتم استخدام هذه التكنولوجيا من قبل أجهزة الاستخبارات والأجهزة الأمنية لمكافحة الشبكات الإرهابية والجريمة المنظمة، على سبيل المثال. غير أن ميزات هذه البرامج يمكن أن تساعد أيضاً الأنظمة الاستبدادية في مراقبة المنشقّين، سواء في الداخل أم في الخارج. يُذكر أنه يجب الحصول على إذن وكالة مراقبة الصادرات الدفاعية الإسرائيلية، وهي جزء من وزارة الدفاع، لبيع هذه التكنولوجيا للعملاء في الخارج، ولكن يتم التغاضي عن الطرف المستفيد وعن المعايير التي تتم تحتها عمليات البيع. وقد ظهر لاحقاً أن برامج التجسس التي تنتجها "إسرائيل" قد تمّ بيعها لعدد من الأنظمة الاستبدادية بما في ذلك الإمارات والبحرين.

وبحسب تقارير متعلقة بهذا الخصوص، تمّ استخدام برنامج التجسس بيجاسوس في تتبع المعارض الإماراتي والناشط الحقوقي أحمد منصور، الذي حكم عليه لاحقاً بالسجن لمدة عشرة أعوام لنشره تغريدات تنتقد النظام على وسائل التواصل الاجتماعي. وتزعم تقارير أخرى أنه تمّ استخدام البرنامج نفسه لتعقب ومراقبة 150 فرداً من العائلة المالكة القطرية. وفي محاولة للفوز بعقد من المجلس الأعلى للأمن القومي في الإمارات، اخترقت شركة سيركل Circle الإسرائيلية محادثات رئيس تحرير صحيفة العرب القطرية على مدى 48 ساعة. كما تمّ بيع تقنيات مماثلة للبحرين تسمح بجمع البيانات من مواقع التواصل الاجتماعي وتحليلها. وفيما يخص برنامج بيجاسوس، فإنه نظراً لكون "إسرائيل" ترى مثل هذه البرامج سلاحاً، فإن بيعها للإمارات لم يكن من الممكن أن يتم إلا بموافقة وزارة الدفاع الإسرائيلية. وربما تكون مثل هذه الصفقات خير مثال

على ديبلوماسية القوة الناعمة الإسرائيلية التي لا تعود فقط بعوائد مالية للشركات المعنية، ولكن أيضاً بمكاسب أمنية أوسع لـ"إسرائيل".

وقد سلّطت مقالة نتنياهو في مجلة الإيكونوميست الضوء على حقيقة أوسع، تتعلق بالعلاقات الاقتصادية والعلاقات التجارية بين "إسرائيل" ودول الخليج، وهي أنه على الرغم من قضية فلسطين الشائكة، فقد أصبحت مثل هذه العلاقات متعددة الجوانب من حيث تنوعها، وأخذت تتجلى من منظور سياسي أوسع الدلالة. ففي الأسبوع نفسه الذي التقى فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي بالسلطان قابوس في مسقط في تشرين الأول/ أكتوبر 2018، زارت وزيرة الرياضة والثقافة الإسرائيلية ميري ريغيف Miri Regev دولة الإمارات العربية المتحدة برفقة وفد رياضي إسرائيلي يشارك في بطولة العالم للجودو في أبو ظبي، حيث عُزف النشيد الوطني الإسرائيلي في الإمارات لأول مرة. وفي وقت لاحق، قامت بجولة شخصية في مسجد الشيخ زايد الكبير، كتبت بعدها على مواقع التواصل الاجتماعي "لقد صنعنا التاريخ. يعيش شعب إسرائيل".

سادساً: العلاقات الإسرائيلية السعودية:

منذ سنة 2010 فصاعداً، أصبحت الشخصيات المؤثرة في صناعة القرار السعودي أكثر انفتاحاً في تعاملهم مع "إسرائيل"، ففي الذكرى العاشرة لهجمات 11 أيلول/ سبتمبر، كتب تركي الفيصل، السفير السعودي السابق لدى واشنطن، مقالاً في صحيفة نيويورك تايمز The New York Times رأى فيه

أن مبادرة السلام العربية لسنة 2002 "يجب أن تكون نقطة الانطلاق للمفاوضات". وشدّد الأمير على التزام المملكة المتجدد بالتوصل إلى تسوية إقليمية شاملة. تكمن أهمية المقال أنه صادر عن رجل مقرّب من مراكز صنع القرار في السعودية وأنه يهدف إلى جذب الانتباه والتفاعل في "إسرائيل" كما في الولايات المتحدة، خصوصاً وأنه كان يرى أن السعوديين وحدهم هم من يستطيعون إعطاء القيادة الفلسطينية الشرعية السياسية والدينية المطلوبة للتوقيع على اتفاق مع "إسرائيل"، يعالج القضية الأساسية للاجئين، والحدود، ووضع شرقي القدس. وفي سنة 2014، شارك الفيصل في فعاليات منصة فكرية استضافها صندوق مارشال الألماني German Marshall Fund في بروكسل Brussels لمناقشة مبادرة السلام العربية بشكل أساسي، وذلك جنباً إلى جنب مع الرئيس الأسبق للمخابرات العسكرية الإسرائيلية، الجنرال عاموس يادلين Amos Yadlin. وتكمن أهمية هذا الاجتماع في رمزيته السياسية، خصوصاً وأنه كان يُبث مباشرة، عالمياً عبر وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت، فكان بمثابة كسر أحد المحرمات في أن يظهر أي سعودي، ناهيك عن كونه ذو علاقة وثيقة مع العائلة الحاكمة، على الملأ مع عدوهم (الأسبق)، أي الإسرائيليين. وبحلول سنة 2015، زادت الاتصالات الرسمية وشبه الرسمية بين الإسرائيليين والسعوديين رفيعي المستوى بشكل ملحوظ، وقد عكس تواتر هذه الاجتماعات المخاوف المشتركة بشأن قضية أساسية واحدة: الطموحات الإقليمية لإيران. وقد تزامن ذلك مع رغبة العديد من كبار الشخصيات في عائلة آل سعود بالقدوم إلى "إسرائيل" وإن لم يكن من السهل التصريح بهذه الرغبة علانية.

ولكن على الرغم من ذلك، ظلّت المعضلة متعلقة بمن يمكنه أو ينبغي عليه اتخاذ الخطوات التالية، وتحريك العلاقة إلى ما بعد مرحلة الفهم المشترك للخطر الإيراني. فقد شكل هذا الأمر تحدياً كبيراً لكلا الحكومتين، حيث إنه يمكن أن يُفسر من قبل المعارضة الداخلية على أنه حالة ضعف. فقد سبق أن واجهت الحكومات الإسرائيلية معارضة داخلية للتقارب مع العالم العربي والفلسطينيين على اعتباره مقدمات للضغط على "إسرائيل" لتقديم تنازلات إقليمية كبيرة في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس. وواجهت السعودية تحدياً حقيقياً مماثلاً، خصوصاً مع خوف

آل سعود من أن يثير وجود أي روابط شبه علنية بـ"إسرائيل" صراعات داخل السلطة وداخل العائلة نفسها. بالإضافة إلى ذلك، هناك تخوف سعودي من أن يؤثر الأمر سلباً على الصراع الأيديولوجي حول الشرعية الإسلامية بين السعودية وإيران وعلى قوة ومكانة المملكة في المنطقة، خصوصاً وأن قدرة السعودية على مواجهة إيران، وإعادة تأكيد هيمنتها سياسياً ودينياً واقتصادياً أمور حاسمة لبقاء آل سعود في السلطة.

جون كيري

وفي أوائل سنة 2013، رحّب وزير الخارجية في إدارة أوباما، جون كيري John Kerry، باقتراح جامعة الدول العربية إحياء محادثات "السلام" بين الإسرائيليين والفلسطينيين في إطار المبادرة العربية. وكان اقتراح الجامعة العربية قد شدد على أن "السلام" بين الفلسطينيين والإسرائيليين قد أصبح خياراً استراتيجياً للدول العربية، خصوصاً وأن دول الخليج جميعاً ترى في المبادرة اقتراحاً بعيد المدى في نطاق طموحاتها، حيث إنها تحمل في طياتها إمكانية توسيع الاعتراف الفعلي والقانوني بـ"إسرائيل" في العالمين العربي والإسلامي.

مع ذلك، لم تتلق المبادرة أي ردّ رسمي من "إسرائيل". فبالنسبة للإسرائيليين، كان في إشارة المبادرة إلى حلّ "عادل ومتفق عليه" لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ومطالبة سورية بالسيادة على مرتفعات الجولان إشكالية كبيرة. فموضوع اللاجئين يمسّ صميم الحساسيات الديموجرافية فيما يتعلق بهوية "إسرائيل" كـ"دولة يهودية". ومع كون مستقبل مرتفعات الجولان في مقدمة اهتمامات الأمن القومي الإسرائيلي، أكد التقسيم الحاصل في سورية والحرب الأهلية الدائرة فيها على القيمة

الاستراتيجية الكبيرة لمرتفعات الجولان بالنسبة لـ"إسرائيل"، وهو الأمر الذي تكاد تتفق عليه كل مكونات الطيف السياسي الإسرائيلي.

عملياً، بعد سنة 2011، أصبحت المبادرة العربية منتهية الصلاحية لأسباب عدة ليس أقلها ضعف الجامعة العربية كمؤسسة إقليمية متماسكة، وتمزقها بشكل متزايد بسبب الخصومات العربية والصراعات في العراق، وسورية، وليبيا، واليمن. كما أدت الانتفاضات العربية وتقسيمها للعديد من الأنظمة الجمهورية الاستبدادية القديمة إلى أجزاء طائفية ودينية متعددة إلى تغذية التصور عن الطموحات الإيرانية في المنطقة، مما دفع السعودية إلى محاولة انتهاج سياسة أكثر فاعلية في مواجهة إيران. وقد تجلى ذلك في دعم الرياض لجماعات مسلحة غير حكومية كانت تقاتل داعش ووكلاء إيران في سورية، والعراق، واليمن في الوقت نفسه. وبدأ السعوديون علانية في مواءمة مخاوفهم من الميليشيات الموالية لإيران مع التهديد الذي يمثله حزب الله لـ"إسرائيل" في لبنان.

وقد أثّر هذا التنافس الإقليمي مع طهران على المشهد السياسي الفلسطيني، فمع نهاية سنة 2011، وجدت حماس نفسها في مأزق سياسي متزايد، خصوصاً مع التقارب بين الرياض والقاهرة، والذي أخذ يهدد بالمزيد من العزلة للحركة عن مؤيديها في المحيط العربي. أما السلطة الفلسطينية، فقد وجدت نفسها أمام معضلة الفهم المشترك للمشهد الأمني الناشئ بين "إسرائيل" ودول الخليج. ولذلك، اعترض الفلسطينيون على مسألة التطبيع العملي بين الدول العربية و"إسرائيل"، حتى التي وقّعت معها "اتفاقية سلام"، وذلك على أمل الاحتفاظ بوسيلة ضغط في المفاوضات مع "إسرائيل"؛ خصوصاً وأن مبادرة السلام العربية ربطت بشكل واضح بين التقدم الجوهري في مسألة إنشاء دولة فلسطينية وتطوير علاقات طبيعية بين الدول العربية و"إسرائيل". وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الإخلاص للقضية الفلسطينية، وإن كان رمزياً، فإنه ما يزال يلعب دوراً محدداً لمستويات العلاقات الأكثر انفتاحاً بين دول الخليج و"إسرائيل".

ومن وجهة نظر "إسرائيل"، فقد أوجدت الاضطرابات في الشرق الأوسط العربي وتشرذم تضامن الدول العربية فرصاً جديدة لتجديد العملية السياسية مع الفلسطينيين، ليس على أساس المبادرة العربية، ولكن على أساس مبادرة سعودية جديدة محدودة، خصوصاً وأن البيئة الإقليمية

الجديدة تمنح "إسرائيل" الكثير من المكاسب من تجديد "عملية السلام". ومع الأخذ في الاعتبار حاجة الرياض إلى تعزيز نفوذها في جميع أنحاء المنطقة، بقي الأمل في أن تتمكن المملكة العربية السعودية من استخدام نفوذها الديبلوماسي والاقتصادي للضغط على السلطة الفلسطينية لتكون أكثر استعداداً لاستئناف المفاوضات مع "إسرائيل" دون فرض شروط مسبقة، خصوصاً فيما يتعلق بإصرارها على الوقف الكامل لبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة. ومن شأن النتيجة المأمولة لمثل هذه العملية أن تعزّز مصلحة إسرائيلية واضحة في تهميش حماس وإجبارها على الاختيار بين الاستمرار بالتموضع إلى جانب إيران وانتهاج المقاومة العسكرية وبالتالي الاستمرار في العزلة السياسية، أو المشاركة الديبلوماسية والتوصل إلى حلّ سياسي، حتى وإن كان هذا الحل يتمحور حول المصالح الأساسية لـ"إسرائيل".

وبالطبع، لعبت المشاكل الداخلية دورها في دفع السعودية إلى إعادة التفكير في سياق انخراطها في الملف الفلسطيني برمّته؛ حيث كان هناك عدة أسباب وراء حرص المملكة على تسهيل التوصل إلى "اتفاقية سلام". فبغض النظر عن رغبتها في تأمين موقعها كقوة إقليمية، فإن موجة التغيير السياسي التي ضربت المنطقة بشكل غير مسبوق بدأت تداعياتها تدق أبواب الرياض. وقد أدى

جمال خاشقجي

انخفاض أسعار النفط بين سنتي 2015 و2017، وتراجع عائدات النفط، والصراع على السلطة داخل القصر الملكي، إلى ظهور مجموعة من التحديات الاستثنائية للاستقرار السياسي في السعودية. وقد تضافر ذلك مع سلسلة الاعتداءات التي شنها تنظيم داعش على شيعة السعودية بهدف تأجيج الصراع الطائفي في وإضعاف النظام. وأتى بعدها اغتيال المعارض السعودي جمال خاشقجي داخل القنصلية السعودية في تركيا في أواخر سنة 2018 ليزيد الأمور تعقيداً، خصوصاً وأنه ألقى بظلال ثقيلة على قطاع الاستثمار السعودي، إذ أضر بثقة المستثمرين ورجال الأعمال، مما دفعهم إلى الابتعاد عن المملكة خصوصاً مع إدراكهم للأضرار التي لحقت بسمعة السعودية بسبب ارتباط عملية الاغتيال بشكل وثيق بولي العهد السعودي

محمد بن سلمان. وقد تضافر ذلك مع فشل السعودية والتحالف العربي بتحقيق نصر حاسم في اليمن بالرغم من طول أمد الأزمة. وإذا كانت عملية "عاصفة الحزم" قد كشفت عن شيء، فإنها كشفت عن محدودية قدرة المملكة العربية السعودية العسكرية على حسم المعركة، ناهيك عن قدرتها على بلورة أو تحديد النظام السياسي في اليمن من خلال استخدام القوة العسكرية.

وقد لاحظ صُناع القرار في "إسرائيل" التغييرات الحاصلة في المملكة، ورأوا فيها فرصة لإعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط بما يتناسب مع مصالح "إسرائيل"، لكنهم كانوا يدركون في الوقت نفسه ضرورة وزن احتمالات تطوير التعاون مع السعودية بدقة، إذ كلما بدا البيت السعودي ضعيفاً داخلياً، كلما زاد خوف صانعي القرار في الرياض من أن تحول الخلافات الداخلية حول القضية الفلسطينية دون قدرة السعودية على إعادة التموضع إلى جانب أجندة "إسرائيل" الإقليمية فيما يتعلق بإيران. وقد أظهر موقف نتنياهو من اغتيال جمال خاشقجي أن دعم النظام السعودي، ولا سيّما دعم موقف ولي العهد محمد بن سلمان، قد أصبح مصلحة إسرائيلية أساسية. وعلى الرغم من وصفه العمل بأنه "مروّع"، إلا أنه ظلّ حازماً في قناعته بأن مواجهة إيران ما زالت تمثل أهمية قصوى لاستقرار العالم والمنطقة، ولذلك رأى أنه من الضروري أن تظل السعودية مستقرة. وربما يكون انتصار نتنياهو لمحمد بن سلمان قد وجد صداه في البيت الأبيض، وأنه قد آتى ثماره بتأييد السعودية لـ"صفقة القرن" التي يعتقد أنها تخدم مصالح "إسرائيل" الإقليمية بشكل كبير. وربما يكون من تجليات التعاون بين السعودية و"إسرائيل" صمت اللوبي اليهودي في الكونجرس عن صفقات الأسلحة الأمريكية للسعودية والإمارات، ومنها بيع السعودية معدات عسكرية بقيمة 50 مليار دولار، وذلك في إطار سعي السعودية لتأسيس "حلف ناتو" عربي.

وكما يلخّص المهتمون بهذا الشأن، فقد نشأت المصالح المشتركة بين السعودية و"إسرائيل" من مبدأ أن "عدو عدوي صديقي"، غير أن مسارات جديدة للتعاون واستكشاف المصالح بين الطرفين وجدت طريقها إلى النور. وبغض النظر عن هوية الرئيس الأمريكي الذي يشغل البيت الأبيض، فإنه يبدو أن بعض مبادئ النظم الأمنية الضمنية رسّخت معايير جديدة لمجالات التعاون بين الطرفين، يمكن أن تكون الإمارات العربية والبحرين وربما عمان شركاء فيها أيضاً. وليس أدل

على ذلك من تصميم "إسرائيل"، الذي حظي بدعم ومباركة خليجية، على إفشال ما عدّه الكثيرون أنه أهم إنجاز في السياسة الخارجية لإدارة أوباما، أي خطة العمل الشاملة المشتركة بخصوص إيران، والذي آتى ثماره بإعلان ترامب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق.

خلاصة:

تغطي العناصر الستة للنظام الأمني الضمني الذي تبلورت على أساسه العلاقات بين "إسرائيل" ودول الخليج مجموعة من المجالات، لكن يبقى الأمن هو المحرك الأساسي الذي يحدد مستوى الانخراط في هذه العلاقات. ومن ناحية أخرى، تدرك الأطراف المعنية أيضاً دور القيود الداخلية في تحديد نوع العلاقات ومستواها، فيما بينها، وهو مفهوم جديد يتحدى التفسير الواقعي البحت لسياسات القوى الإقليمية الذي يستبعد العامل الأيديولوجي من حساباته. كما أن هناك أيضاً إدراكاً بأنه حتى في خضم الاضطرابات والتشرذم الذي يسود جزءاً كبيراً من الشرق الأوسط، ما تزال المصالح القائمة على أساس الدولة تتمتع بأهمية كبيرة. وربما تكون المصالح بين الرياض و"إسرائيل" هي الأكثر أهمية في هذا المضمار. ولم يشكل التباعد الجغرافي، ولا الطبيعة المتنوعة للعلاقات بين "إسرائيل" ودول الخليج مشكلة أبداً، خصوصاً وأن هيمنة الرياض على العلاقات الأمنية الخليجية قد حدّد إلى درجة كبيرة مستوى الانخراط في العلاقات مع "إسرائيل". وفي الوقت الحالي، يتمحور نطاق العلاقات وقوتها حول إيران بالمقام الأول، ولكن في حال شعرت "إسرائيل" ودول الخليج أن الوجود العسكري والديبلوماسي لواشنطن في المنطقة يزداد ضعفاً، فإن النظام الأمني الضمني الذي تبلور بين هؤلاء الخصوم السابقين يمكن أن يصبح نموذجاً لفهم التحولات في التحالفات وأنظمة الأمن الإقليمية على نطاق أوسع، قد يمتد إلى كل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وما وراءهما.

تحدد المخاوف المشتركة، بشأن ثلاث قضايا أمنية صعبة، مسار العلاقات ونطاقها بين هؤلاء "الإخوة الأعداء"، أي "إسرائيل" ودول الخليج، وهي: نفوذ إيران الإقليمي المتنامي، وصعود الجماعات المسلحة غير الحكومية، وعدم الارتياح المشترك بشأن أداء واشنطن في الشرق الأوسط. ولكن، كما يكشف هذا الكتاب، فإن العلاقات بين "إسرائيل" ودول الخليج هي علاقات بالكاد تربط الأطراف المعنية ببعضها، خصوصاً وأن الإرث المستمر للقضية الفلسطينية، ووضع اللاجئين الفلسطينيين، والخلافات حول مستقبل شرقي القدس تفرض قيوداً واضحة على طبيعة إقامة علاقات ديبلوماسية علنية. ومن خلال الاعتماد على مجموعة واسعة من المصادر المعاصرة، يستكشف الكتاب نطاق وحدود هذه الروابط وتأثيرها على الشرق الأوسط المعاصر. كما أنه يضع سعي نتنياهو الدؤوب، الذي بدأ حتى قبل توليه رئاسة الوزراء، إلى التواصل مع دول الخليج، في إطار استراتيجية كبرى، أوسع نطاقاً، ترى في الأنظمة الخليجية القائمة "خطاً أمامياً" في المواجهة مع إيران، مما يجعل أمر استقرارها هماً أمنياً أساسياً بالنسبة لـ"إسرائيل". كما أن الكتاب يضع هذه العلاقات في إطار سعي رئيس الوزراء الإسرائيلي لتعزيز علاقات أوثق مع مجموعة من الدول العربية والإسلامية، التي ليس لـ"إسرائيل" علاقات ديبلوماسية رسمية معها، قبل إحراز تقدم في أي مفاوضات مستقبلية مع فلسطين، إذ يرى أنه على هذا النحو ستدخل "إسرائيل" هذه المفاوضات من موقع قوة.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب.:14-5034 بيروت – لبنان

تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+

www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net